

معهد المجتمع المفتوح يدعم إنشاء مجلس مراقبة جديد في العراق ؛ ويدعو إلى إشراف متيقظ.

أكد مشروع مراقبة إيرادات العراق التابع لمعهد المجتمع المفتوح أن بوادير مراقبة مستقلة لكيفية إدارة سلطة التحالف المؤقتة لإيرادات نفط العراق تحسنت يوم الجمعة أثناء الاجتماع الأول لمجلس المشورة والمراقبة الدولي. تشكلت هيئة التدقيق هذا في شهر أيار/مايو بموجب قرار مجلس الأمن رقم I48I التابع للأمم المتحدة وهي تتألف من أربعة أعضاء ممثلون للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق التنمية العربية. يأتي اجتماع اليوم بعد خلافات دامت خمسة أشهر بين التحالف بقيادة أمريكا والولايات المتحدة حول دور التدقيق الذي سيلعبه مجلس المشورة والمراقبة الدولي. كانت الولايات المتحدة تود أن تخذ سلطة التدقيق للمجلس في حين أن الأمم المتحدة والمنظمات العضو الأخرى في مجلس المشورة والمراقبة تسعى إلى سلطة مراقبة شاملة على النفط والممتلكات الأخرى في بلد صندوق تنمية العراق.

يملك صندوق تنمية العراق الآن ما يقارب 5 مليارات دولار ويحصل على إيرادات نفط العراق وأمور تنتقل إليه من برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة وعلى الأصول المجمدة. حتى تاريخه، تم إنفاق ما يزيد عن 5 مليارات دولار من إيرادات نفط العراق من دون أي مراقبة مستقلة أو تدقيق خارجي للحسابات.

وفي محاولة للحصول على دعم دولي لإعادة إعمار العراق أعلنت الولايات المتحدة عشية مؤتمر المالحين الذي عقد في تشرين الأول / أوكتوبر أن مجلس المشورة والمراقبة الدولي سينشكّل أخيراً وسيحظى بسلطة كاملة للدقيق .

باتي تشكّل هيئة المراقبة على خلفية مقالق حول التعامل الأمر يكي مع أموال النفط العراقي وحول ممارسات التعاقد . يعتقد مسؤولون عدديون في الأمر المنحدة أنه ما كان يجب إنفاق إيرادات نفط العراق قبل استلام مجلس المشورة والمراقبة مهامه . كما وأن آخرون مستائين من غياب الشفافية في صندوق التمتية . ودعا أعضاء الكونجرس إلى فتح تحقيق حول ادعاءات بأن سلطة التحالف المؤقتة بقيادة أمريكية سمحت لشركة كيلوغ وبراون وروت وهي فرع من شركة هاليبورتون بشراء نفط بقيمة 600 مليون دولار بأسعار مضخمة بمال من النفط العراقي .

أما اجتماع اليوم فمعني أن الأسرة الدولية باتت تمنع بفرصة لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة أموال العراق . إلا أن أي نوع من المراقبة مرهن بتعاون سلطة التحالف المؤقتة التي امتنعت حتى الآن بالسماح بأي فحص خارجي لدفاترها . وتعتبر الإدارة الشفافة لقطاع النفط في العراق أساسية لإرساء هذه القواعد في حكومة عراقية سيدة تشكل في المستقبل .

بدعو مشروع مراقبة إيرادات العراق مجلس المشورة والمراقبة إلى إشراك عراقيين في عملية تدقيق الحسابات بموجب لوائح النظامية . وقد استبعد العراقيون حتى الآن من معظم قرارات الإنفاق التي اتخذها صندوق التنمية . وفي إطار الوتيرة السريعة لنقل المسؤولية إلى حكومة مؤقتة في حزيران / يونيو ، إن العراقيين بحاجة ماسة إلى الحصول على المزيد من المسؤولية والسلطة في كل مرحلة عملية وضع الميزانية .

ويراقب مشروع مراقبة إيرادات العراق قطاع النفط العراقي لضمان أن إدارته تجري بحسب أرفع معايير الشفافية وأن عائدات النفط الوطني تندفق إلى الشعب العراقي . للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة موقع الإنترنت :

www.iraqrevenuewatch.org

© 2004 ، جميع الحقوق محفوظة لمعهد المجتمع المفتوح.
أثوني رشتير : مدير المبادرات الشرقية ومشروع آسيا الوسطى وأوروبا
سفيلانا تساليك : مديرة مشروع مراقبة الإيرادات
عصام الخفاجي : مدير مكتب مراقبة إيرادات العراق ببغداد
جولي مكارشي : باحثة

يعمل مشروع مراقبة إيرادات العراق على مراقبة قطاع النفط العراقي لضمان حسن إدارته بحسب أرفع معايير الشفافية وللتأكد من أن عائدات الثروة النفطية القومية تندفق إلى الشعب العراقي. يكمل مشروع مراقبة إيرادات العراق المبادرات السابقة لمعهد المجتمع المفتوح لمراقبة إيرادات قطاعات استخراج الموارد الطبيعية.
لا شك أن غياب المراقبة الجديدة للموارد النفطية في أقطار عديدة من العالم أدى إلى انتشار الفساد وزيادة فقر الشعوب واستغلال السلطة السياسية. يأمل معهد المجتمع المفتوح، من خلال حث الحكومات على المعالجة المبكرة لهذه المسائل، مساعدة العراق على تفتاد هذا المطب.

يدعم معهد المجتمع المفتوح حالياً مبادرة أطلقت حديثاً تحت عنوان مشروع مراقبة إيرادات بحر قزوين الذي يراقب تطورات إنتاج النفط في حوض بحر قزوين. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في إدارة عائدات النفط والغاز الطبيعي.

وواقع أن العراق يواجه تحديات تفوق تلك التي تواجهها منطقة قزوين. فإذا ما أراد العراق أن يتحول إلى مجتمع ديمقراطي منفتح عليه أن يعزز المؤسسات الشفافة والمسؤولة لضمان إدارة نزيهة للعائدات النفطية.

وهناك حاجة ماسة إلى مراقبة عائدات العراق نظراً لوضع الاحتلال الذي تخضع إليه البلاد. وعلى كل من سلطة التحالف ومجلس الحكم في العراق وضع قواعد لضمان الشفافية التامة في ما يتعلق بعائدات العراق النفطية. ومن شأن ذلك أن يمهّد للاستقرار والديمقراطية في العراق وأن يحمي سلطة التحالف من اتهامات الاستيلاء خلال فترة الإشراف على إعمار العراق.

معهد المجتمع المفتوح هو مشروع خاص ومؤسسة مانحة للهبات تتخذ نيويورك مقراً لها. وقد أطلق المعهد عدداً كبيراً من المبادرات حول العالم تهدف إلى تعزيز المجتمع المفتوح من خلال وضع السياسات الحكومية ودعم التعليم ووسائل الإعلام والصحة العامة وحقوق الإنسان والمرأة إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

للمزيد من المعلومات الاتصال بـ:

Iraq Revenue Watch program

Open Society Institute

400 West 59th Street

New York, New York 10019

USA

بريد إلكتروني : irw@sorosny.org

صفحة الويب : <http://www.iraqrevenuewatch.org>

صممت هذه الصفحة من قبل | شركة Criscola Design | Jeanne Criscola

